

Distr.
GENERAL

A/C.3/50/8
16 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن البيان الذي أدلى به ممثل كرواتيا في اللجنة الثالثة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال (انظر A/C.3/50/SR.22)، والذي عرض فيه صورة مشوهة عن حالة اللاجئين.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض الاتهامات التي وردت في البيان المذكور باعتبارها اتهامات لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وخدمة للحق، وبناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

يدعي الممثل الكرواتي أن "حكومة كرواتيا قد نجحت عن طريق عملية العاصفة... في تحرير معظم أراضيها المحتلة" وأنها حققت "نتيجة إيجابية في السماح بإعادة كثير من المشردين إلى ديارهم". وقد أفضى ذلك إلى "النزوح الجماعي من كرواتيا لنحو ٣٠ ٠٠٠ من أعضاء القوات شبه العسكرية من العرق الصربي و ٩٠ ٠٠٠ مدني كانوا يرافقونهم". إن هذا الادعاء يتنافى تماما مع ما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/648). فقد جاء في التقرير أن "الهجمات المتعمدة التي شنت في أيار/مايو وآب/أغسطس بغرض استعادة قطاعات الغرب والشمال والجنوب بالقوة شكلت تحديا آخر" لقرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) وقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩. وجاء في التقرير أيضا أن هذه العملية العسكرية قد أوجدت بالفعل أزمة تنطوي على هروب ٢٠٠ ٠٠٠ من العرق الصربي، أي ٩٥ في المائة من سكان قطاعات الشمال والجنوب إلى البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

كما يذهب الممثل الكرواتي إلى أن حكومته تؤيد عودة الصرب "إلى ديارهم الأصلية" غير أنه ينبغي أن يتم ذلك "بسلامة وكرامة" وأن يتحقق "في اتفاقات ثنائية ملائمة". بيد أن الأمين العام يذكر في التقرير المشار إليه أن "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعملية أنكرو، وكذلك عدد من الدول الأعضاء والحكومات المستقلة لحقوق الإنسان، قد أعربوا عن قلقهم إزاء وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان...". ويذكر الأمين العام أيضا أن هذه الانتهاكات، فضلا عن عدد من التدابير التنفيذية والتشريعية التي اتخذت مؤخرا، يبدو أنها تقيد، في الواقع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الصربيين في كرواتيا وحق اللاجئين في العودة، وهو ما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية.

وشدد الممثل الكرواتي في بيانه على أنه "نظرا لنزوح السكان من العرق الصربي فقد أصبحت المنطقة خالية من السكان تقريبا ولا توجد مؤسسات مدنية أو أمنية محلية في معظم أنحاء الإقليم. وقد أدى هذا، مع الأسف، إلى شيوع درجة من انعدام القانون في المنطقة". ويدحض الأمين العام هذا الزعم، في التقرير المذكور، بقوله "إن مراقبين دوليين، من بينهم صحفيون دوليون، شاهدوا مباشرة وجود الجيش الكرواتي ووحدات الشرطة الخاصة في عدة مناسبات" من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وقد عثرت أفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان التي أنشأتها عملية أنكرو، لدى إجرائها تحقيقات في مواقع الأحداث، "على دليل على حالات الإعدام بلا محاكمة والاختفاء وسوء المعاملة والمضايقة والتدمير المنظم والواسع النطاق للمنازل ولقرى بأكملها على يد أفراد الجيش الكرواتي وقوات الأمن الداخلي في كرايينا ضد السكان المدنيين الباقين، ومعظمهم من الرجال والنساء والكبار في السن".

ويزعم الممثل الكرواتي أن حالة انعدام القانون سيجري تصحيحها فور التأكد من أن "حين لا تعود قوات الأمن الكرواتية، بما في ذلك قوات الشرطة الخاصة، في حاجة إلى الدخول في حرب، واسعة النطاق ولكن بوسعها أن تركز على الأمن الداخلي". بيد أن تقرير الأمين العام يذكر صراحة أنه لا توجد ضمانات من الحكومة الكرواتية موثوق بها بأن العائدين سيتمتعون بالسلامة والأمن.

ومن الادعاءات التي أوردت أن السكان الصرب قد قرروا مغادرة كرايينا لأن "الموجودين في بلغراد قد غرروا بهم بعنفهم على نغم إنشاء 'صربيا الكبرى'". إن الممثل الكرواتي كان يسعى بالفعل من خلال بيانه هذا إلى إخفاء الهدف الحقيقي لسياسة حكومته. فالنزوح الجماعي لجميع السكان الصرب تقريبا من كرايينا وسلافونيا الغربية، والذي سبقه نزوح أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان الصرب من مناطق أخرى داخل كرواتيا، فضلا عن التدخل العسكري للوحدات النظامية للجيش الكرواتي في غربي البوسنة، كل ذلك كان يخدم الغرض الذي ترمي إليه القيادة الحالية لكرواتيا وهو إنشاء "كرواتيا الكبرى"، أي إنشاء دولة صافية عرقيا لا صرب فيها. وقد أكد ذلك صراحة السيد تودجمان الذي قال في تجمع جرى في كنين في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، في جملة ما قال، من الآن فصاعدا إن "كنين كرواتية ولن تعود أبدا كما كانت في الماضي" وقال أيضا "إن الشعب الكرواتي لم يكن مسموحا له حتى الآن أن يعيش لوحده على أرضه الخاصة به".

إن الفظائع البشعة التي ارتكبتها السلطات الكرواتية في سلافونيا الغربية وكرايينا والبوسنة والهرسك، والتي أدت إلى مقتل آلاف الصرب، وحرق وسلب ممتلكاتهم، قد أداها أبرز الفاعلين الدوليين.

فالدولة التي تلجأ إلى استخدام إرهاب الدولة ضد شعب من الشعوب لمجرد أنه ينتمي إلى خلفية وطنية ودينية مختلفة، منتهكة بذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، جديرة بأن تقابل بإدانة دولية قوية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش

القائم بالأعمال المؤقت

— — — — —